المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٠٠٧/٩/٢٣

أسئلة إلي الحزب الحاكم..!!

بقلم: سكينة فؤاد

* حادث طريق حال بينى وبين المشاركة في المؤتمر الصحفي الكبير - مساء الخميس ٩/٢٠ - والذى دعت إليه نقابة الصحفيين، دفاعاً عن حرية الكلمة وتأييداً للزملاء الأعزاء الأربعة: إبراهيم عيسى وعادل حمودة وعبدالحليم قنديل ووائل الإبراشى ورفضاً لإحالة إبراهيم عيسى للمحاكمة.. ومن فوق السطور التي يريدون استبدالها للصحفيين بالسجون، أسجل تأييدى للزملاء الأربعة ورفض جميع العقوبات المقيدة للحريات وإرهاب الكلمة وكتابها وتحويلهم إلي مجرمين وقتلة.

* أعادت إلىّ معارك اقتناص الصحفيين وصدور أحكام بالحبس مع الشغل بالإضافة إلي غرامات وكفالات وتعويضات - ذكريات الحرب الضروس التي أدارها المتربصون بحرية الكلمة في تسعينيات القرن الماضى والقوانين سيئة السمعة والقصد كما وصفت، والمحاولات المستحيلة لفرضها، تلك الموقعة التي شاركت فيها تحت قبة مجلس الشورى التي بدا فيها حجم التربص وسبق الإصرار والترصد لإبقاء الحبس والعقوبات المقيدة للحريات، وقد انتهت بترك الباب موارباً لاتمام الاقتناص إذا لزم الأمر.. وقد لزم بعد أن واصلت الصحافة المشاغبة أو الخاصة وبعض الصحف الحزبية كشف المستور، والذى كان يريدونه مخفياً وبعيداً عن الناس وفضح الفساد وإسقاط أوراق التوت عن العورات!

ومع التقدير للقضاء بقاعدته الغالبة من أمناء علي الحق وحفاظ له، وإن كان القضاة في النهاية بشراً.. وبدون تدخل أو تعليق علي الحكم الذى صدر بحق الزملاء الأربعة.. لقد بحثت في أغلب ما نشر أو علي الأقل ما وقع بين يدي من تقرير فني من نقابة الصحفيين يحلل فنياً ومهنياً ما ارتكبه الزملاء الأربعة من أفعال أصابت محركى الدعوة والحزب بأضرار بما أن الفعل الصحفى هو الكتابة.. إلا إذا كانوا قد سرقوا بنوكاً أو أراضى أو خربوا أو دمروا ثروة من ثروات هذا الوطن الجاري بنجاح منقطع النظير إهدارها وتدميرها.. فإذا كانت أفعالهم المشكو بحقها والمؤثمة هي الكتابة.. فلماذا لا يعاد عرض هذه الكتابات علي الجماهير ليكونوا شهوداً على جرائم النشر؟.. إلا إذا كانت هناك مخاوف أن تكون الجماهير موافقة وتردد الأخطر مما تنشره الصحافة!! ويتضح هل الموثم والمجرم مما كتب تناول وقائع عامة تمس حياة الناس وتعطى للصحافة في أي بلد حر يعيش ديمقراطية حقيقية حق تناولها.. أم تناول وقائع خاصة تشين الحزب ورموزه كأن يقال مثلاً إن من أعضائه - عفواً - من له ماض مشين وأجريت معه تحقيقات رسمية انتهت برفته والتنبيه بألا يتقلد أي منصب في الدولة لعظم وجرم ما ارتكب أخلاقياً! أم أن المتهمين الأربعة تناولوا وتطاولوا وأصابوا الحزب الحاكم بإضرار بالغة عندما فضحوا الفساد وكتبوا عن المصائب والكوارث التي يعيش تحتها المصريون الآن.. فإذا لم يكن الحزب الحاكم ورموزه ورؤوسه يحملون مسئولية ما حدث، فليقل لنا أحد من المسئول، ومن الذى يجب أن يحاسب؟!، وليقدموا نماذج للكتابة التي تليق بالخراب القومى الذى نعيشه وأرقام الفقر المعلنة في تقارير رسمية، والبطالة وثورات العطش وفضيحة البنية الأساسية التي يفتقدها ٨٨% من ريف مصر.. وغيرها وغيرها من عظيم البلاء والابتلاء التي نموت بها كل يوم.

المدهش أن ما يكتبه الزملاء الأربعة أو المتهمون الأربعة تنشره الصحف كل يوم علي ألسنة وأقلام كبار المثقفين والكتاب والسياسيين من مختلف التيارات السياسية، ولا يختلف عن لعنات وصرخات ودعاء المصريين ليلاً ونهاراً أن ينتقم الله لهم من كل مسئول عما أصابهم، لذلك اقترح أن ينضم إلي عصابة الصحفيين الأربعة جموع المفكرين والمثقفين والمبدعين والسياسيين وسائر ألوان رموز المجتمع كل بلغته وأسلوبه وبأقسى العبارات التي تبدو متواضعة قياساً إلي حجم تردي وتراجع الواقع، كلهم يعلنون الغضب ويشاركون في كشف ونقد حجم الفساد ونتائجه.. وكلها صرخات وإنذارات ودعوات إنقاذ - لو قرأت من أمناء علي هذا الوطن لاستفادوا منها ورشدوا وأصلحو وتابوا وأنابوا عما ارتكبوه في حق شعب أستأمنهم علي نفسه فكان هذا مصيره التعس.

* وإذا كان بعض أعضاء الحزب الحاكم قد اكتشفوا فجأة أن الأخبار الكاذبة التي تنشرها الصحافة المشاغبة بقيادة عصابة الأربعة قد أصابتهم بضرر بالغ، وأن هذه الأخبار من شأنها أن تحط من كرامتهم وتؤدي إلي تحقيرهم لدي المصريين وتقلل من شأن الحزب ومكانته، وتشجع المواطنين علي عدم الانتماء إلي حزبهم المبجل، فعلينا أن نفهم أن هذه الصحافة تستحق العقاب فعلاً.. فإذا كان ما آلت إليه أحوال مصر وأحوال المصريين في الداخل والخارج لا يحط من قدر الحزب الحاكم ورموزه ولا يبقي أي ثقة للمصريين للمقاومة والغضب لكرامتهم وإهدار حقوق مواطنهم وحاضرهم ومستقبلهم، كان أولي بالنواب أن يذهبوا للقضاء ليقدموا الوثائق التي تكذب ما نعيشه وما يشهده ويشهد عليه حتي فاقد البصر، ويثبتوا عدم صحة ما تنشره وتوالي نشره الصحف المشاغبة، وما ينشره العديد غيرها من الصحف، ولا أعرف لماذا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اقتصر الأمر علي هذه الصحافة، ووقائع الفساد تملأ الصحف والصفحات دون رد من جهة مسئولة واحدة.. رد ينفى أو يصحح أو يكذب أو يتعهد باتخاذ الإجراءات اللازمة.. بالإمكان القضاء نهائياً علي الصحافة المشاغبة التي تحقر الحزب ويسئ إليه بين المواطنين بإثباتنه لا يوجد فقر ولا بطالة ولا فساد ولا معتقلات ولا تعذيب في أقسام الشرطة ولا إهدار لكرامة وقيمة المواطن وصحته وسلامة بيئته وأنه لا يقتل يومياً حتي بالتلوث الذى يضع القاهرة علي رأس المدن الأكثر تلوثاً في العالم.

المدهش أن يتواطأ وزراء في الحكومة مع الصحافة المشاغبة ويعلنون وقائع تنافسها في إظهار فساد، ومن أحدث ما أتذكره من هذه التصريحات الرسمية ما أعلنه وزير التنمية الإدارية بساقية الصاوي عن ٤٠ مليار جنيه سلع ومشتريات حكومية غير مستخدمة و٢٢ مليار جنيه نفقات مجهولة تمثل ١٠% من إجمالى موازنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وما رصده الجهاز المركزى للمحاسبات عن ١٠ مليارات سقطت سهواً في الموازنة و١٠ مليارات أخري انفقتهاالحكومة علي بند التعازى والتهانى.. نرجو من الحزب الحاكم تحديد المسئول عن هذه الكوارث وغيرها من الأعظم منها حتى لا تتوجه الصحافة محل اللوم والتأثيم والمطلوب تأديبها وتهذيبها بالسجن والغرامات والكفالات والتعويضات لمن لا يحملون وزر هذه الكوارث.

* إثبات صحة الوطن وسلامته هو ما يحفظ شرفكم ويرفع قدركم ويشجع المواطنين علي الانتماء لحزبكم.. وقد آن الأوان لعملية حساب جادة تجتمع حولها جميع القوي الوطنية لمراجعة ما ارتكب بحق هذا الوطن ومستقبله، وإلى أين تندفع به مسيرتكم المباركة؟.. وإذا كنتم تنطلقون من التربص ومن أهداف بعيدة كل البعد عما يحقق الإنقاذ فمنطلقات الكتابات التي اعتبر أنها تجاوزت خطوطكم الحمراء وممنوعاتكم ومحرماتكم لم يكن إلا هذا الإنقاذ.. ولكن القضية لم تكن وطناً ولا مستقبلاً ولا تخفيف آلام مواطن ولا إنقاذ شباب هدته وافترسته البطالة، وإنما إلهاء الناس بعيداً عما يحدث وإفساد الخطط اللئيمة لهذه الصحافة في تعريفهم بحقوق مواطنتهم ومشاركتهم وملكيتهم والتمرد والغضب والثورة علي كل ما يعيشون تحته من آلام وانتهاكات لآدميتهم وإهدار لثرواتهم البشرية والطبيعية وإسكات الأصوات القادرة علي كشف ما يدور وراء قنابل الدخان التي يصنعها الحزب لتمرير مخططاته في مؤتمره المقبل!!

وقد أحسنتم صنعاً بالتصعيد الذى كشف حقيقة الحريات والديمقراطية التي تزهون بها وزخم الدهاء الذى أديرت به كثير من معارك السيطرة علي القوي الوطنية وتخويف وترهيب وإقصاء الإرادة الشعبية فقد أفلت العيار هذه المرة، وتحولت محاولة اقتناص أربعة صحف وصحفيين إلي انفجار ذاتي فيمن صنع القنبلة.

كما كتبت الأسبوع الماضى، لم يكن مطلوباً أكثر من صناعة أزمة تعلق في المشنقة رقبة الصحافة التي أساءت وأطالت اللسان عندما التزمت النقد وكشف الفساد وكشف المراكز غير القانونية لبعض من يديرون شئون البلاد الآن.. والشفافية المفقودة والمكفولة دستورياً كانت كفيلة بإنهاء الأزمة المصطنعة وكذا الإيمان واحترام حق المصريين في معرفة أدق الأمور والتفاصيل في إدارة شئونهم، وسواء تعلق الأمر بشئون الحكم وصحة رئيس الجمهورية، أو ببيع بنوكهم ومصانعهم وسائر صروحتهم الاقتصادية.. وإعلان كشوف حساب موثقة بأين ذهبت أموال القروض والدعم والمعونات والقروض وسائر الأزمات المتعلقة بمستقبلهم؟.. لكن الأزمة كانت مطلوبة والمذبحة كانت تجهز منذ سنوات ومنذ المحاولات المستميتة لفرض ما أطلق عليه القوانين سيئة السمعة، التي أبقت الباب موارباً لاستخدامها وقت اللزوم، وتلبية مطالب تجميل وتسويق الفساد وحمايته، ولايت من ينصبون أنفسهم خبراء في الصحافة الآن أن يعطونا نماذج عملية في الفرق بين ما يدعون أنه تحريض وبين النقد البناء، الذى يرحبون به، ونماذج للكتابات التي لا تتوخي سلامة القصد عندما تتناول الفقر والجوع والعطش والبطالة والعشوائيات ومستوي دخول المصريين وانهياراتهم الاقتصادية والنفسية والصحية والأخلاقية وبحثهم عن أي منفذ للقمة العيش من خلال كل وسيلة للتحايل حتي لو كان عن طريق الغرق في البحر، ولجوء خريجي الجامعات والمعاهد العليا إلي الخدمة في البيوت هرباً من البطالة.. وأن تقولوا لنا مصر والمصريون المحدثون بكل ما يغرقون فيه من أزمات مسئولية من؟!.. الذين لو كانت تجري في عروقهم دماء لانتحروا أو لماتوا كمداً وأسفاً وخجلاً واعتذاراً.

*****

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

* بينما الملايين من الشباب يقفون في صفوف البطالة.. أو يقبلون أي أعمال لا إنسانية تكسبهم لقمة حصرم.. كشفت تحقيقات النائب العام مع أحد المتهمين في القضايا الأخيرة لوزارة الثقافة، أن دخل أحد العاملين من خريجى التسعينيات خلال عام واحد لم يتجاوز للأسف مليوناً وقليلاً من الآلاف، أو الفكة فوقهم التي لا تتجاوز نصف المليون!! في الوقت نفسه الذى بعد انقضاء أكثر من شهر علي إثارة القضية وتوجيه الاتهامات اكتشفوا أن والد المتهم كان من الأثرياء.. وأن ثروته موروثة عن أبيه.. ولا أعرف كيف فاته أن يتذكر هذا منذ أول يوم لتوجيه الاتهامات؟! وأى منطق وعدالة وقانون يقول: إن دخل شاب من خريجى التسعينيات يكون في عام واحد حوالي مليون ونصف المليون من الجنيهات.. وأي عبقرية فيه تجعله يتقلد ثلاثة أو أربعة مناصب قيادية.. وكيف توزع الدخول والمناصب.. وفق قوانين أو وفق ما يراه كل مسئول أو وفق القلب وما يهوي والعشق وما يفعل والمال السايب وما يغري والحساب والرقابة المفقودة، وما تهدر وترتكب من جرائم وآثام بأموال وحقوق المصريين.. والسؤال الأهم.. إذا كان هذا ما يتقاضاه شاب التسعينيات فكم تبلغ دخول الكبار؟!

* ثم يتحدثون عن الصحافة التي تحط قدرهم وشأنهم وكرامتهم وتؤدي إلي تحقيرهم لدي أهل الوطن وتقلل من شأن الحزب ومكانته وتشجع المواطنين علي عدم الانتماء إليه.

أعمالكم وسياساتكم هي التي فعلتها وليست الصحافة التي رفضت أن تمارس ألعاب النفاق والخداع ومارست حقها الدستوري والتزامها الأخلاقى والإيماني في التعبير عمن تصدر وتكتب لهم وأن تكون صوتهم المطلوب خرسه ولسانهم المطلوب قطعه وطلائعهم التي تدفع الأثمان الغالية التي دفعتها جميع الشعوب المحترمة لاسترداد حقوقها وكرامتها وحرياتها.

*****

* السؤال الأخير.. مع التقدير لمقام الرئاسة.. ولمقام الشعب في حقوق المعرفة: هل حرية الكلمة منحة رئاسية أو وعد رئاسى.. أم حق دستوري؟!

الوفد ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٧

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية